التحالف الديمقراطي يكمل ديكور الانتخابات البرلمانية

يسعى "التحالف الديمقراطي" الذي يضمّ أحزاب "التحالف الشعبي الاشتراكي"، "الدستور"، "الكرامة"، "مصر الحرية والعدل"، "التيار الشعبي"، و"تيار الشراكة الوطنية"، الى ضمّ أحزاب وشخصيات جديدة إليه، لخوض الانتخابات البرلمانية القادمة، المُقرّر بدء إجراءاتها منتصف يوليو/تموز المقبل.

وتأتي هذه الخطوة تزامناً مع إعلان حزب "الوفد" انسحابه من "التحالف القومي"، الذي يسعى وزير خارجية مصر الأسبق ومؤسس حزب "المؤتمر"، عمرو موسى الى تشكيله.

إلى ذلك، قال أحد أعضاء "التيار الديمقراطي"، وفضّل عدم ذكر اسمه، لـ"العربي الجديد": إن الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، جورج إسحاق، ووزير التضامن الاجتماعي الأسبق وعضو الكتلة الوطني، أحمد البرعي، يتصلان حالياً بشخصيات وطنية بارزة في مختلف المحافظات، للانضمام لتحالفهما الانتخابي، والأجواء إيجابية حتى الآن.

وأشار إلى أن "هناك حوارات تُجرى مع أحزاب الوفد، والمصري الديمقراطي الاجتماعي والمصريين الأحرار، في إطار توسيع التحالف الديمقراطي"، لافتاً إلى أن "خريطة التكتلات الانتخابية لم تستقرّ بشكل نهائي بعد".

وألمح إلى أن "التحالف الديمقراطي سيرسل مذكرة جديدة، إلى الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، مغايرة للتي أُرسلت الى الرئيس المؤقت، عدلي منصور، بخصوص تعديل القانون الانتخابي".

وانتقد القانون بصورته الحالية، واعتبر أن "فكرة القائمة المُطلقة ارتبطت أكثر بفكرة كان يروّج لها موسى".

وتساءل "كيف لمن يمثلون نظام ما قبل ثورة 25 يناير/كانون الثاني، أن يجتمعوا مع من أتوا عقب الثورة، لدعم الحكم الحالي"، مضيفاً "الفكرة ترسّخ عقلية أبناء الرئيس المخلوع، حسني مبارك، الذين يسعون الى وضع الألغام في طريق الديمقراطية".

إحالة بديع والبلتاجي والعريان وعودة و9 آخرين للمفتي

قضت محكمة مصرية، اليوم الخميس، باحالة أوراق المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين و31 آخرين من قيادات الجماعة إلى المفتي في قضية أحداث مسجد الاستقامة.
وقالت مصادر قضائية مصرية إن المحكمة قررت إحالة أوراق محمد بديع وقيادات الإخوان إلى المفتي، لاستطلاع رأيه في إعدامهم، وذلك لاتهامهم بالتحريض على العنف في القضية المعروفة إعلاميا بـ"أحداث مسجد الاستقامة".
وتعد هذه هي المرة الثانية التي تحال فيها أوراق مرشد الإخوان إلى المفتي، إذ قررت محكمة جنايات المنيا في الـ82 من شهر أبريل/ نيسان الماضي، إحالة أوراق 683 من رافضي الانقلاب بينهم بديع، إلى مفتي الديار المصرية، لاستطلاع رأيه في إعدامهم، وذلك بتهمة ارتكاب أعمال عنف واقتحام مراكز شرطية.
وكانت النيابة العامة المصرية أحالت محمد بديع، والقياديين بالإخوان محمد البلتاجي وعصام العريان، والداعية صفوت حجازي، وباسم عودة وزير التموين إبان حكم الرئيس محمد مرسي، وعدد من أعضاء الجماعة لمحكمة الجنايات، بتهم من بينها قتل 9 أشخاص والشروع في قتل 21 آخرين، فى أحداث مسجد الاستقامة، بميدان الجيزة، يوم 22 يوليو/ تموز 2013.

جامعة القاهرة تحيل 10 من الفريق الرئاسي لمرسي لـ"التأديب"

أحالت جامعة القاهرة، اليوم الخميس، 10 من أساتذتها الذين عملوا ضمن الفريق الرئاسي للرئيس محمد مرسي، لمجلس التأديب، تمهيدًا لإحالتهم للنيابة العامة.
وقال جابر نصار، رئيس الجامعة، في مؤتمر صحفي بمقر الجامعة، إن "مجلس الجامعة أحال 10 أساتذة كانوا أعضاءً بالفريق الرئاسي لمرسي لمجالس تأديب"، وأضاف أن "الجامعة تعد مذكرة تمهيدًا لتقديمها للنيابة العامة بعد

أن أثبتت تحقيقات الجامعة التي انتهت اليوم فقط استيلاءهم على أموال من الجامعة".
وأشار نصار إلى أن "باكينام الشرقاوي، لن تحال للنيابة، وسيكتفي بالتحقيق معها داخل الجامعة، لأنها لم تخالف قواعد الإعارة إلى مؤسسة الرئاسة، وإنما تمت إحالتها لمجلس تأديب لتحريضها على العنف وقيادتها مظاهرات داخل الجامعة".
ورفض نصار التصريح بأسماء باقي الأساتذة المحالين للتأديب، أو الذين سيتم إحالتهم للنيابة، واكتفى بالقول إنهم من كليات الحقوق والطب والاقتصاد والعلوم السياسية.
من جانبه، قال سيف عبد الفتاح، عضو الفريق الاستشاري لمرسي، إن "أحدًا لم يبلغه حتى الآن بإحالته لمجلس تأديب"، وأضاف أنه "عندما يتم إبلاغي بالقرار رسميًا، من إدارة الجامعة سأعلق عليه، ولكنها اتهامات رددنا عليها من قبل".

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 19/06/2014
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com